

Distr.: General
17 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ٢ و ٨ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

مشاورة بشأن خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممارساتها في
العمل على دعم إقامة وإدامة مجتمعات شاملة للجميع وتنفيذ خطة
التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٩، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) أن تعقد، بالتنسيق الوثيق مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على هامش اجتماعه السنوي في عام ٢٠١٩، مشاورات في فترة ما بين الدورتين مدتها نصف يوم تكون مفتوحة أمام جميع الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، بهدف الاطلاع على خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممارساتها في العمل على دعم إقامة وإدامة مجتمعات شاملة للجميع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وطلب المجلس كذلك إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقدم، في دورته الحادية والأربعين، تقريراً موجزاً عن تلك المشاورات. وقبل المشاورة، تلقت مفوضية حقوق الإنسان مساهمات خطية من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن خبراتها والتحديات التي تواجهها وأفضل ممارساتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها، مع التركيز

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدّمه.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-08139(A)



* 1 9 0 8 1 3 9 *

على الهدف ١٦. وعقدت المشاورة في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، وخرجت بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات. واتفق المشاركون على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايتها الفريدة من نوعها ودورها ومهامها، وهو ما يتيح لها تعزيز جميع حقوق الإنسان والعمل كجسر يربط بين الجهات المعنية الوطنية. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة لأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بالمشاركة المجدية لجميع الأطراف الفاعلة وتعاونها. وأقر المشاركون أيضاً بالدور الرئيسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة التوعية العامة بخطة عام ٢٠٣٠ وفي تعزيز إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أولاً - مقدمة

١ - عملاً بالفقرة ١٣ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٩، عقدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ مشاوراً في فترة ما بين الدورتين، مدتها نصف يوم بهدف الاطلاع على خبرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممارساتها في العمل على دعم إقامة وإدامة مجتمعات شاملة للجميع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكانت المشاورة مفتوحة أمام جميع الجهات المعنية، بمن فيها الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٢ - ويوجز هذا التقرير المساهمات الخطية التي قدمتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل المشاورة، وكذلك المناقشات التي دارت خلالها.

٣ - وخلال تلك المشاورة، عُقدت حلقتان للنقاش. ركزت الحلقة الأولى منهما على "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الإنجازات والتحديات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها". وانصب تركيز الحلقة الثانية على "الطريقة التي يمكن بها لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن يدعم بشكل أفضل إيجاد وإدامة مجتمعات شاملة للجميع: تبادل الخبرات وأفضل الممارسات". وأسفرت المناقشات عن مجموعة من التوصيات.

ثانياً - المساهمات الخطية

٤ - دعت مفوضية حقوق الإنسان في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى تبادل خبراتها والتحديات التي تواجهها وأفضل ممارساتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها، مع التركيز على الهدف ١٦^(١). وتلقت مفوضية حقوق الإنسان ١٢ مساهمة خطية من المؤسسات القائمة في كل من الأرجنتين وسلوفاكيا وعمان والفلبين وفنلندا وكينيا وملايدف والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا وهنغاريا ودولة فلسطين.

٥ - والسمة المشتركة بين تلك المساهمات الخطية هي أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايتها الفريدة من نوعها ودورها ومهامها، وهو ما يتيح لها تعزيز جميع حقوق الإنسان والعمل كجسر يربط بين الجهات المعنية الوطنية. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة، لأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بالمشاركة المجدية لجميع الأطراف الفاعلة وتعاونها. وعلاوة على ذلك، تقرّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدورها الرئيسي في زيادة التوعية العامة بخطة عام ٢٠٣٠ وفي تعزيز إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٦ - وتصف المساهمات في المقام الأول مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال جمع البيانات، والربط بين التوصيات والملاحظات المقدمة في إطار النظام الدولي لحقوق الإنسان وغايات أهداف التنمية المستدامة، والإسهام في تجميع بيانات عن حقوق الإنسان وعن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونشرها واستخدامها، وتحديد الفئات التي تركت لمصيرها خلف الركب لضمان إدماجها في عملية جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

(١) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

٧- وعرضت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً في مساهماتها أفضل الممارسات والنهج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها. فعلى سبيل المثال، تتمكن تلك المؤسسات بفضل شراكاتها وتعاونها مع المكاتب الإحصائية الوطنية من جمع بيانات تراعي حقوق الإنسان بشأن التنمية المستدامة ومن المساعدة في جعل الأهداف ملموسة في السياق الوطني. وهذا التعاون يمكنها أيضاً من تحديد مجموعات معينة، بمن فيها تلك المعرضة أو التي يمكن أن تتعرض لخطر التخلف عن الركب وتقديم المشورة المتعلقة بها. وعلاوة على ذلك، ترد البيانات التي تجمعها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقاريرها التي تعمم على الجمهور عموماً وعلى الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية.

٨- وتسلط المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الضوء كذلك في مساهماتها الخفية على أهمية مواءمة عمليتي رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تشير بعض المؤسسات إلى جهودها الرامية إلى إنشاء نظم تتبع للجمع بين التوصيات والملاحظات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ولتقييم التقدم المحرز في تنفيذها. وقد بحثت بعض المؤسسات الأخرى أيضاً مسألة الصلة بين الأهداف وامتنال قطاع الأعمال التجارية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، والمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩- وتمثل بعض التحديات المطروحة في مجال المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها في الاعتقاد بأن الأهداف لا تنطبق إلا على الصعيد الدولي، وتدني مستوى وعي وفهم الجهات المعنية للأهداف، ولأهمية حقوق الإنسان والترابط بين الأهداف وبرنامج حقوق الإنسان، والافتقار إلى صفة رسمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة^(٢) والحاجة إلى عملية أكثر شفافية للمشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية^(٣)، وافتقار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الموارد والقدرات والخبرات لإدراج برنامج أهداف التنمية المستدامة بالكامل في خطط عملها، والافتقار إلى المعرفة بالطريقة التي يمكن بها الربط بين التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والافتقار إلى مؤشرات محددة السياق لأهداف معينة، في الوقت الذي تكثر فيه لبعضها الآخر، مما يصعب عملية الرصد وجمع البيانات، ووجود العناصر التي يمكن أن تعيب الإحصاءات، مثل اختلال التوازن الجغرافي والاجتماعي للشكاوى التي تتلقاها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومسألة عدم إبلاغها بجميع الانتهاكات التي تحدث.

(٢) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو منبر الأمم المتحدة الرئيسي للتنمية المستدامة وقد اضطلع بدور مركزي في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. انظر الرابط: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>.

(٣) تشجع خطة عام ٢٠٣٠ الدول على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني تقودها البلدان وتوجهها. ويُتوقع أن تكون الاستعراضات الوطنية هي الأساس للاستعراضات المنتظمة التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. انظر الرابط: <https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/>.

- ١٠ - وقدمت بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مساهماتها الخطية، توصيات يتعين تنفيذها على الصعيد الوطني. وهي تشمل ما يلي:
- توسيع نطاق جمع الإحصاءات والمؤشرات الجديدة وتحسينها وتنسيقها بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛
 - بناء القدرات والتعاون وتبادل المعلومات بين الأقران بشأن المنهجية التي سوف تستخدم للربط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛
 - وضع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منهجيات وأدوات لجمع البيانات وتصنيفها ونشرها؛
 - تحديد المعلومات التي تحتاجها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتقييم السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
 - منح السلطات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث إمكانية الحصول على المعلومات لتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من تحسين صياغة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان.

ثالثاً - موجز

١١ - جرت المشاورة في صباح يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١٩. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والممثل الدائم لأستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ألف - حلقة النقاش الأولى - دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الإنجازات والتحديات في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وقياسها

١ - بيانات المشاركين في حلقة النقاش

١٢ - شارك في حلقة النقاش رئيس اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان (Komnas HAM)، ورئيس لجنة الكاميرون الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات (وهو عضو أيضاً في الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان)، وممثل مكتب أمين المظالم لشعب الأرجنتين، وممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي). وأدار حلقة النقاش عضو في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٤).

١٣ - وأكد ميسر حلقة النقاش أن خطة عام ٢٠٣٠ كانت إنجازاً رئيسياً على الساحة المتعددة الأطراف. ولاحظ أنها تشير بوضوح إلى حقوق الإنسان، وأن هناك حاجة إلى التفكير في كيفية تفعيل هذه الصلة. وأشار إلى المؤتمر الذي ينظمه التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كل ثلاث سنوات، والذي عقد في ميريدا، بالمكسيك في عام ٢٠١٥، حيث أتيحت الفرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لمناقشة ما تعنيه أهداف التنمية المستدامة

(٤) يتبع الموجز الترتيب الذي أخذ به المشاركون في حلقة النقاش الكلمة.

بالنسبة إليها. وقدم مثلاً على الالتزامات الواردة في إعلان ميريدا بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أي الالتزام بإدراج أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر منهجية في أنشطة الرصد التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفي تقاريرها المقدمة إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

١٤ - وأوضح رئيس اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان أن أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا أصبحت جزءاً من النظام القانوني الوطني من خلال سنّ المرسوم الرئاسي ٢٠١٧/٥٩ المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الإندونيسية. وأضاف أن اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان تستخدم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لاستعراض سياسات الحكومات السابقة التي تؤثر في حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، والفقراء في المناطق الحضرية والمجموعات الأخرى، فضلاً عن استعراض السياسات الإنمائية للحكومة الحالية. وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، ذكر رئيس اللجنة أن إندونيسيا تستخدم عملية تنفيذ شاملة للجميع تشارك فيها جميع الجهات المعنية.

١٥ - وأفاد رئيس لجنة الكاميرون الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات بأن اللجنة شاركت في مشاورات وطنية بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة في سياقها وتحديد أولويات تلك الأهداف في إطار السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأنها أكدت خلالها أنه ينبغي للحكومة أن تدرج جميع الأهداف والمؤشرات في البرامج الوطنية ذات الصلة. ونظمت اللجنة حلقتي عمل في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، بشأن كيفية تنفيذ الأهداف ورصدها. وهي تقدم تقارير عنها منذ عام ٢٠١٦، وقد اعتمدت خطة لأربع سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢) من أجل متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة تفتقر إلى الموارد والبيانات الموثوقة لتقييم تنفيذ الأهداف. وعززت اللجنة التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ومراكز التنسيق في الإدارات الوزارية وغيرها من المؤسسات الحكومية، وأتاحت لها أيضاً في الوقت نفسه التدريب في مجال الأهداف.

١٦ - وأشار رئيس لجنة الكاميرون الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات إلى أن الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان عمل على تعزيز الدور النشط الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ورصد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وتتوخى خطة عمل الفريق العامل لعام ٢٠١٩ جمع أفضل الممارسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجتها ونشرها، فضلاً عن تعبئة الموارد من أجل تدريب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا.

١٧ - وقدم ممثل مكتب أمين المظالم لشعب الأرجنتين وصفاً لعمل المؤسسة مع الحكومة في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مع المكتب الإحصائي الوطني. وأشار إلى أن مكتب أمين المظالم قد ربط الأهداف بالتوصيات التي تلقتها الأرجنتين من الاستعراض الدوري الشامل. وشرح بالتفصيل أيضاً الصلة بين خطة عام ٢٠٣٠ وقطاع الأعمال التجارية. وقد اضطلعت مؤسسته ببعض الأعمال مع شركة حكومية لإنتاج الطاقة، وهي تسعى الآن جاهدة للامتثال لجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وحظر عمل الأطفال.

١٨ - وأكدت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الوقت قد حان للنظر في الثغرات والعوامل المسرعة للنهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وشددت على أهمية إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممثلة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

(مبادئ باريس) إشراكاً كاملاً في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، والتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب. وفي الفترة التي سبقت اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٩، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وذكرت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمل الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي ألا يقتصر على الهدف ١٦، وأن من الضروري الإعلان عن التأثير المضاعف الذي يمكن أن تخلفه على جميع أهداف التنمية المستدامة.

٢- موجز المناقشات

١٩- أخذ الكلمة ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من بيرو والجزائر، والدانمرك، وليبيريا، وماليزيا، والمكسيك والنيجر ودولة فلسطين، وممثل أستراليا وممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعد عروض المشاركين في حلقة النقاش.

٢٠- واتفق على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢١- وعرضت عدة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان خبراتها في مجال تنفيذ الأهداف، التي تشمل إنشاء لجنة للمتابعة من أجل تنفيذ الأهداف، والعمل على جمع البيانات، والمشاركة النشطة في الاستراتيجيات والخطط والمشاورات الحكومية، والتعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الإحصائية الوطنية، وبذل الجهود لإظهار الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في تقاريرها المقدمة إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل.

٢٢- وسلطت بعض المؤسسات الضوء على الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لرصد حقوق الإنسان. وشددت مؤسسات عدة على الأهمية الحاسمة لتوافر بيانات مصنفة تبين شرائح السكان التي ينبغي أن تغطي بالأولوية. وشددت المؤسسات الأخرى على ضرورة أن يدرج قطاع الأعمال التجارية في أعماله أهداف التنمية المستدامة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٢٣- وقُدم مثال على موقع شبكي يتضمن محرك بحث يربط كل غاية من أهداف التنمية المستدامة باتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق العمل. وأشار إلى أن هذه الأداة تقدم مستكشف بيانات يربط بين التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وغايات أهداف التنمية المستدامة.

٢٤- وأكدت إحدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضرورة وضع أهداف التنمية المستدامة في صلب السياق، وأوصت حكومتها باعتماد هدف جديد وهو الهدف صفر من أهداف التنمية المستدامة.

٢٥- وأثارت عدة مؤسسات، مسألة الصعوبات التي تواجهها، بما فيها صعوبة الحصول على التمويل لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتخاذ التدابير اللازمة لربط خطة عام ٢٠٣٠ بخطة عام ٢٠٦٣، وتحديد مراكز تنسيق واضحة داخل الحكومات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

- ٢٦- وجرى من جديد التأكيد على أن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لا يمكن أن يقتصر على الهدف ١٦ وينبغي لها أن تعمل على جميع بنود خطة عام ٢٠٣٠.
- ٢٧- وأشار ممثل المفوضية إلى منشوراتها التي يمكن أن تكون مفيدة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل المذكرة الإرشادية التي أعدها بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة البيانات^(٥) ودليلها بشأن مؤشرات حقوق الإنسان^(٦).

باء- حلقة النقاش الثانية - الطريقة التي يمكن بها لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن يدعم بشكل أفضل إيجاد وإدامة مجتمعات شاملة للجميع: تبادل الخبرات وأفضل الممارسات

١- بيانات المشاركين في حلقة النقاش

- ٢٨- شارك في حلقة النقاش كل من رئيسة اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وأمينية المظالم في ألبانيا، وعضو في لجنة الفلبين المعنية بحقوق الإنسان، وممثل مفوضية حقوق الإنسان. وأدار حلقة النقاش عضو في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٧).
- ٢٩- وذكر ميسر حلقة النقاش الحاضرين بأن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمدت التعليق العام رقم ١٠ (١٩٩٨) بشأن دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنها تعمل بشكل وثيق مع هذه المؤسسات.
- ٣٠- وشددت رئيسة اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها. وهي في صميم شبكة أهداف التنمية المستدامة من حيث المساءلة، وذلك عن طريق الإسهام في تجميع البيانات المتعلقة بمؤشرات حقوق الإنسان وبأهداف التنمية المستدامة ونشرها واستخدامها والتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وأشارت إلى أن اللجنة وقعت مذكرة تفاهم مع المكتب الإحصائي الوطني الكيني، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. وأضافت أن دستور كينيا يؤكد واجب أجهزة الدولة كفالة حماية الفئات الضعيفة داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، أعدت اللجنة والمكتب الإحصائي الوطني قائمة أولية بفئات السكان المعرضة لخطر الاستبعاد.
- ٣١- وأشارت أمينية المظالم في ألبانيا إلى أن الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد جمعت بيانات عن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الفقر على الصعيد الوطني، بما في ذلك في سياق خطط العمل الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وكانت تلك البيانات أساس المنشورات، التي ستصدر في السنة الحالية، التي أوصي فيها بضرورة إيلاء الاهتمام "للفقراء المفقودين"^(٨) وتدريب الموظفين الإحصائيين الوطنيين على منهجيات لمعالجة أوجه القصور في جمع البيانات الوطنية من منظور حقوق الإنسان. وأضافت أمينية المظالم في ألبانيا أن الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد أدرجت أهداف التنمية

(٥) معالجة البيانات على أساس نهج حقوق الإنسان: لا أحد خلف الركب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(٦) مؤشرات حقوق الإنسان: دليل القياس والتنفيذ (منشورات الأمم المتحدة، HR/PUB/12/5).

(٧) يتبع الموجز الترتيب الذي أخذ به المشاركون في حلقة النقاش الكلمة.

(٨) يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص الذين يعانون من الفقر ولا يسجلون في تقديرات الفقر.

المستدامة في خطة عملها الإقليمية من أجل تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإتاحة الحيز الديمقراطي في إطار متابعة إعلان مراكش المتعلق بتوسيع الحيز المدني وتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، مع التركيز بوجه خاص على المرأة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨^(٩).

٣٢- وأشارت أمينة المظالم في ألبانيا إلى أن برلمان ألبانيا اعتمد في عام ٢٠١٧، قراراً يقضي بدعم أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة الدور الهام للمؤسسات المستقلة في تحقيق الأهداف. وأشارت إلى أن الافتقار إلى الوعي العام بالأهداف وعدم توافر البيانات هما التحديان الرئيسيان. وأضافت أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب شمل الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وإقامة شراكات فيما بينها.

٣٣- وركز ممثل لجنة الفلبين المعنية بحقوق الإنسان على الدعوة الواردة في إعلان ميريدا للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى الأخص فيما يتعلق بالهدف ١٦، وخاصة بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء. وأوصى بضرورة أن تعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معاً في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لإيجاد المزيد من أوجه التآزر وتفاذي الثغرات أو التداخلات المحتملة نظراً للطابع العالمي لمعظم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الهجرة وانعدام الجنسية وتغير المناخ. وأقرّ بأن هذا المقترح ينطوي على بعض التحديات، مثل وضع القواعد والبروتوكولات، وتحديد القضايا المشتركة فيما بينها وإجراء تحقيقات مشتركة.

٣٤- وأكد ممثل مفوضية حقوق الإنسان أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنتج بيانات وتستخدمها لكي ترصد، من منظور معياري، الالتزامات الطوعية التي تعهدت بها الدول الأعضاء في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وهي تحتاج إلى الموارد الكافية والأدوات الصحيحة، ولا سيما مؤشرات حقوق الإنسان ونهج قائم على حقوق الإنسان إزاء جمع البيانات، للقيام بذلك على نحو فعال. وأضاف أن ثلثي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي التي اعتمدها الجمعية العامة^(١٠) هي مؤشرات حقوق الإنسان، لكن أقل من نصف تلك المؤشرات يقيس بشكل مباشر التزام الدول بالتقيد بالمعايير الدولية أو الجهود التي تبذلها لتحقيقها. ويمكن أن يساعد استخدام المؤشرات الهيكلية والعملية التكميلية التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان على تصحيح هذا الخلل. وذكر أن مفوضية حقوق الإنسان تحرص أيضاً على دعم إنشاء منصات للتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية والعمل على تعزيزها. وأضاف أن تلك الشراكات الجديدة بالغة الأهمية في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١٠-١٦-أ، و ١٠-١٦-ب، و ١٠-١٦-٣، و ١٠-١٦-٤، و ١٠-١٦-٥، و ١٠-١٦-٦، و ١٠-١٦-٧، و ١٠-١٦-٨، و ١٠-١٦-٩، و ١٠-١٦-١٠، و ١٠-١٦-١١، وغيرها من مؤشرات حقوق الإنسان/مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء جمع البيانات. ولذلك، سيكون من المهم التعجيل في إنشاء مؤسسات وطنية

(٩) متاح على الرابط التالي: http://ennhri.org/IMG/pdf/ennhri_regional_action_plan_hrds.pdf.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١.

(١١) عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهراً الماضية (١٦-١٠-١)؛ ووجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (١٦-١-١)؛ ونسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهراً السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها (١٠-١٦-٣-ب-١)؛ والوفيات المتصلة بالنزاعات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب (١٦-١-٢).

لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس في ضوء بيانات المؤشر ١٦-أ-١ التي تظهر أن ٥٤ في المائة فقط من البلدان ستحتضن بمؤسسات من المركز ألف بحلول عام ٢٠٣٠ على هذه الوتيرة الحالية البطيئة وغير المتكافئة.

٢- موجز المناقشات

٣٥- نظراً لضيق الوقت، لم يأخذ الكلمة سوى ممثلي المؤسسات الوطنيتين لحقوق الإنسان للجزائر والمكسيك.

٣٦- وأعطت ممثلة مؤسسة الجزائر مثالاً على نهج المؤسسة إزاء الحق في الصحة. وقد صنفت مؤسساتها المؤشرات استناداً إلى مختلف الفئات السكانية، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٧- وتساءل ممثل مؤسسة المكسيك كيف يمكن النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وتحقيقها في البلدان التي تعاني من مختلف أشكال العنف، مثل حالات الاختفاء والعنف ضد المرأة، وضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٣٨- أتاحت المشاورة فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل خبراتها وأفضل ممارساتها في مجال دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومكنتها أيضاً من تقييم التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ميريدا في عام ٢٠١٥ الذي يحدد التوجيهات المتعلقة بعملها بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٣٩- وأكدت المشاورة أن مجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق أنشطة الرصد التي أسفرت عن إجراء تحليل منهجي وموثوق وكمي لحالة حقوق الإنسان في بلدانها.

٤٠- وأفضت المشاورة إلى التوصيات التالية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

(أ) تشجيع الحكومات على ضمان إدراج بند تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن خطة عام ٢٠٣٠ في خطط العمل الوطنية ذات الصلة؛

(ب) تعزيز التعاون فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وضع منهجيات جمع البيانات وتصنيفها ونشرها؛

(د) ربط التوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ ويلزم في هذا الصدد، بناء القدرات، والتعاون والتبادل بين الأقران بشأن المنهجية؛

(هـ) الإسهام في وضع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب موضع التطبيق من خلال تحديد الفئات الأكثر ضعفاً من السكان؛

(و) تعزيز التعاون فيما بينها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وأفضت المشاورات أيضاً إلى التوصيات التالية المقدمة إلى الحكومات:

(أ) إدراج بند تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وخطة عام ٢٠٣٠ في خطط العمل الوطنية ذات الصلة؛

(ب) ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مشاركة كاملة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) تقديم ما يلزم من الدعم والموارد إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى تتمكن على نحو فعال من الاضطلاع بولاياتها في مجال الامتثال الكامل لمبادئ باريس.